محضر اجتماع مجلس جامعة عبد المالك السعدي
المنعقد يوم الخميس 30 أكتوبر 2025
رئاسـة الجامعـة

الحاضرون:

❖ السادة الأعضاء المعينون:

رئيس الجامعة: بوشتى المومني؛

ممثلة رئيس المجلس الجهة: جهان الخطابي؛

ممثل رئيس المجلس العلمي بتطوان: سعيد القنطري.

رؤساء المؤسسات الجامعية: عبد الله اولمعطي، مصطفى الدياني، أحمد العلالي، المصطفى استيتو، أحمد موسى، أحمد مغني، محمد خرشيش، محسن بناني امشيطة، عادل الحفيظي العلوي، يوسف العلمي، عبد العزيز الرحموني، مرية بوجداين، كمال الركلاوي، محمد بلايه، محمد البقالي، خديجة حبوبي.

❖ السادة الأعضاء المنتخبون:

ممثلو الأساتذة الباحثين: عبد القادر جليل الحنكوش، نور الدين بوعياد، الستيتو جمال الدين المساري، محمد الوزاري، محمد الحضري، يوسف التبر، هشام العزوزي الإدريسي، الحسن الشركيلي، الحسن الجماعي، عبد السلام بوغابة، جواد بومعجون، منعم العزوزي، الامين قريوار، محمد لخضر، محمود بلمحيطو، عبد الله لخويل، ليلى زروال، عبد الله الفدار، رشيدة فيسون، سارة ابن الأحرش، إيمان الريسوني، رشيد الجناتي الإدريسي، عبد الفتاح الحيالة، فادي الوكيلي العسراوي، الحسن امحمدي، سميرة الزخنيني، يونس أبو الحنون.

ممثلو الموظفين: إسماعيل أدمر، عبد القادر معارف، مها كركيش؛

ممثلو الطلبة: معاد البقالي، يوسف مرزوق، حنان الخميسي.

المتعذرون عن الحضور :

هشام آيت بن علي، محمد الغلبزوري، مريم الطاشي، خالد بنعجيبة، نهاد الغوش، محمد ياسين الشكوري، ياسر الخمليشي، حسين الورغي.

❖ السادة الأعضاء المدعوين:

السيدة هند الشرقاوي الدقاقي، نائبة الرئيس المكلفة بالبحث العلمي والتعاون؛

السيد جمال الدين بنحيون، نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية والطلابية؛

السيد محمد بوتالين، مدير قطب الرقمنة بالجامعة.

❖ المقرر: شكري بربارة الكاتب العام للجامعة.

55 عضـواً حاضـراً.

جدول الأعمال:

1. **أولا: معطيات الدخول الجامعي 2026/2025؛**
2. **ثانيا: معطيات حول التسجيل بسلك الدكتوراه برسم السنة الجامعية 2025-2026؛**
3. **ثالثا: الدراسة والمصادقة على الصيغة المحينة للإطار المرجعي للزمن الميسر؛**
4. **رابعا: المصادقة على نتائج عمل اللجنة المكلفة بدراسة وترتيب الترشيحات لشغل منصب رئيس مؤسسة جامعية؛**
5. **خامسا: مختلفات.**

بدعوة من السيد رئيس جامعة عبد المالك السعدي بالنيابة بتطوان، انعقد **اجتماع مجلس الجامعة يوم الخميس 30 أكتوبر 2025**، بمقر رئاسة الجامعة بتطوان، وذلك ابتداءً من الساعة الحادية عشر صباحاً إلى غاية الثانية والنصف بعد الزوال.

استُهلّت أشغال الاجتماع بكلمة افتتاحية ألقاها السيد رئيس الجامعة بالنيابة، رحّب من خلالها بالسيدات والسادة أعضاء المجلس، معبّراً عن تقديره العميق لتلبيتهم الدعوة ومشاركتهم الفاعلة في هذا اللقاء، كما خصّ الأعضاء الجدد بكلمة ترحيب خاصة، متمنياً لهم كامل التوفيق في أداء مهامهم ومواصلة الإسهام في مسار الجامعة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعزيز إشعاعها الأكاديمي والمؤسساتي.

وفي معرض كلمته، ذكّر السيد الرئيس بأهمية هذا الاجتماع الذي خُصص لتدارس ومناقشة النقاط المدرجة في جدول الأعمال، بما ينسجم مع التوجه العام للجامعة الرامي إلى ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة والنجاعة التدبيرية، وتعزيز مكانتها ضمن منظومة التعليم العالي والبحث العلمي على الصعيدين الجهوي والوطني.

كما عبر السيد رئيس الجامعة بالنيابة عن اعتزازه بالمجهودات المتواصلة التي يبذلها السادة رؤساء المؤسسات الجامعية، إلى جانب السيدات والسادة الأساتذة الباحثين والأطر الإدارية والتقنية، في سبيل إنجاح الدخول الجامعي وضمان السير العادي للدراسة في ظروف تنظيمية متميزة، بما يُسهم به ذلك من تعزيزٍ لمكانة الجامعة داخل المشهد الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي، وترسيخ حضورها كفضاء مؤسسي رائد للإشعاع العلمي والمعرفي.

وقبل الانتقال إلى مناقشة محاور جدول الأعمال، قدّم السيد الرئيس أمام أنظار المجلس مشروع محضر الاجتماع السابق المنعقد بتاريخ الخميس 28 يوليوز 2025، داعياً السادة الأعضاء إلى مناقشته والمصادقة عليه.

وبعد التداول، **تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف السيدات والسادة أعضاء المجلس.**

1. أولا: معطيات الدخول الجامعي 2026/2025؛

في إطار هذه النقطة، تناول السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية والطلابية الكلمة، حيث قدّم عرضاً شاملاً تناول من خلاله الوضعية العامة للدخول الجامعي برسم الموسم الجامعي 2025–2026، متوقفاً عند أبرز المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بالطلبة، والعرض البيداغوجي، والتكوينات الأساسية بمختلف المؤسسات الجامعية. منوها في هذا الإطار بمجهودات جميع مكونات الجامعة لما أبانوا عنه من تعبئة وانخراط مسؤول في إنجاح هذا الدخول الجامعي، رغم ما رافقه من تحديات تنظيمية وبيداغوجية.

في معرض تدخله أوضح السيد نائب الرئيس أن عدد الطلبة المسجلين حتى الآن بلغ حوالي 140,000 طالب وطالبة، وهو رقم يعكس الاستقطاب المتزايد الذي تعرفه جامعة عبد المالك السعدي على الصعيدين الجهوي والوطني، ويؤكد مكانتها كجامعة رائدة ومنفتحة على محيطها السوسيو-اقتصادي، وما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة وطنياً من حيث الكثافة الطلابية.

وفي سياق متصل، خصّ السيد نائب الرئيس جانباً من عرضه لتقديم إحصائيات الخريجين برسم السنة الجامعية السابقة 2024–2025، موضحاً أن عددهم بلغ إلى حدود يومه 15207 خريجاً وخريجة، وقد أشار إلى أن هذا الرقم رغم أهميته إلا أنه ينبغي رفعه ليعكس النجاعة الداخلية لمنظومة التكوين وجودة التأطير الأكاديمي الذي توفره الجامعة عبر مؤسساتها المختلفة، وليجسد التوجهات الاستراتيجية على المستوى الوطني لتحقيق أهداف منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

المتخصص، والدكتوراه. وقد أبرز السيد نائب الرئيس أن هذا التنوع في التكوينات يمتع الجامعة بعرض أكاديمي نوعي وجذاب إلا أنه ينبغي الاستمرار في تطوير مسالك جديدة ومبتكرة تستجيب لحاجيات الجهة ولسوق الشغل الوطني.

وتضمّن العرض كذلك توقعات تطور العدد الإجمالي للطلبة خلال السنة الجامعية 2025–2026 مقارنة مع السنة السابقة 2024–2025، حيث تشير المؤشرات إلى زيادة مرتقبة في عدد الطلبة الجدد بنسبة لا تقل عن 4 في المئة نتيجة الإقبال المتزايد على التكوينات في مؤسسات الجامعة ذات الاستقطاب المفتوح أو محدود الولوج.

كما تم استعراض وضعية التكوينات الأساسية حسب نوع الدبلوم، والتي تُظهر تباينات معتادة من حيث توزيع الطلبة وفق الحقول المعرفية مما يستدعي بذل مجهود أكبر في مجالات حيوية وذات أثر مباشر على مستوى إدماج الخريجين في المحيط السوسيو اقتصادي.

واختتم السيد نائب الرئيس عرضه بالتأكيد على أن الجامعة، رغم ما تواجهه من تحديات بنيوية وبيداغوجية، تواصل التزامها الراسخ بتطوير منظومتها التكوينية وتجويد عروضها الأكاديمية، من أجل تعزيز تنافسيتها ورفع جودتها، بما يواكب التوجهات الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تحقيق التميز الأكاديمي والعدالة المجالية في الولوج إلى التعليم العالي.

ثانيا: معطيات حول التسجيل بسلك الدكتوراه برسم السنة الجامعية 2025-2026؛

في إطار هذه النقطة من جدول الأعمال، قدّمت السيدة نائبة الرئيس المكلفة بالبحث العلمي والتعاون عرضاً مفصلاً حول سير عملية التسجيل في سلك الدكتوراه برسم السنة الجامعية 2025–2026، وذلك في ضوء الجدولة الزمنية المعتمدة من طرف الجامعة، حيث أوضحت السيدة نائبة الرئيس أن منصة التسجيل الإلكتروني في سلك الدكتوراه تم إغلاقها يوم أمس، بعد فترة تسجيل امتدت على مدى شهري شتنبر وأكتوبر 2025، حيث تمت العملية في ظروف تنظيمية جيدة، وفق الإجراءات المحددة في المذكرات التوجيهية ذات الصلة.

كما قدّمت السيدة نائبة الرئيس معطيات إحصائية دقيقة تهمّ عدد مواضيع البحث المفتوحة للتسجيل، وعدد الأساتذة المؤطرين، وعدد المترشحين المسجلين إلى حدود تاريخه، مبرزةً التفاعل الإيجابي والإقبال الملحوظ الذي عرفته هذه العملية من طرف الطلبة الباحثين، مما يعكس جاذبية الجامعة في مجال التكوين في البحث العلمي.

وفي محور ثانٍ من عرضها، تطرقت السيدة نائبة الرئيس إلى انخراط جامعة عبد المالك السعدي في مشروع PNARDI (البرنامج الوطني لدعم البحث العلمي والابتكار)، مشيرةً إلى أن هذا البرنامج يشكّل إحدى المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى الرفع من جودة البحث العلمي وتعزيز التميز والابتكار. وأكدت أن الهدف الأساسي من المشروع يتمثل في الانتقال من منطق الكمّ إلى منطق الكيف، عبر تشجيع المشاريع البحثية ذات الأثر العلمي والاقتصادي والاجتماعي الملموس.

كما أوضحت أن عدداً من المؤسسات الجامعية الوطنية، من بينها جامعة عبد المالك السعدي، انخرطت بنَشاط في هذا المشروع الوطني الطموح، من خلال تقديم 88 مقترح مشروع بحثي لما يناهز 13 مؤسسة جامعية ضمن إطار مشروع PNARDI–UAE، وهو ما يعكس الدينامية البحثية المتميزة التي تعرفها الجامعة في السنوات الأخيرة.

وفي هذا السياق، أشارت السيدة نائبة الرئيس إلى تطور ترتيب جامعة عبد المالك السعدي خلال سنة 2023 ضمن التصنيفات الوطنية والدولية، حيث حققت الجامعة تقدماً ملحوظاً في مؤشرات البحث العلمي وجودة الإنتاج الأكاديمي، وهو ما يُعد ثمرة للسياسة البحثية التي تنتهجها الجامعة في مجال دعم التأطير العلمي وتشجيع النشر الرصين والمشاريع ذات القيمة المضافة.

واختتمت السيدة نائبة الرئيس عرضها بالتأكيد على أن الجامعة تعتمد في استراتيجيتها البحثية على مبدأ الجودة والتميز، وتسعى إلى تعزيز القدرات البحثية لطلبة الدكتوراه، وتوفير بيئة أكاديمية محفزة على الإبداع العلمي والابتكار، بما يسهم في الارتقاء بمكانة الجامعة على المستويين الوطني والدولي، وترسيخ حضورها ضمن منظومة البحث العلمي الرائدة بالمملكة.

ثالثا: الدراسة والمصادقة على الصيغة المحينة للإطار المرجعي للزمن الميسر؛

تناول السيد رئيس الجامعة بالنيابة هذا المحور من جدول الأعمال، مقدّماً نبذة تأطيرية حول فلسفة الزمن الميسّر، ومؤكداً أن متابعة الدراسات العليا حقٌّ دستوري مكفول لا يمكن التنازل عنه.

وأوضح السيد الرئيس أن اقتراح الدراسة في الزمن الميسر جاء لكون أن عدداً من الموظفين والأجراء يواجهون صعوبات في مواكبة الدروس الحضورية بسبب التزاماتهم المهنية، وكذلك للتخفيض من الضغط والاكْتِظاظ الذي تعرفه المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، وهو ما يجعل من اعتماد صيغة الزمن الميسّر خياراً أكاديمياً وتنظيمياً وجيهًا، يتيح لهم

متابعة دراستهم الجامعية وفق جداول زمنية مرنة تراعي خصوصياتهم، وتُمكّنهم من استكمال مسارهم العلمي دون المساس بالتزاماتهم المهنية.

كما أبرز السيد الرئيس بالنيابة أن الزمن الميسّر يوفّر للطلبة غير الموظفين وغير الأجراء فرصاً إضافية للالتحاق بالتكوينات الجامعية، مؤكداً أن الموارد المالية الناتجة عن رسوم التسجيل لا تتعارض مع فلسفة مجانية التعليم، إذ ستُخصّص في المقام الأول لأداء أتعاب الأساتذة المؤطرين والأطر الإدارية والتقنية المنخرطين، كما سيُوجَّه إلى تحسين تجهيزات المؤسسات الجامعية وتهيئة فضاءات التدريس والاستقبال، بما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم وظروف التعلم.

وأشار السيد الرئيس إلى أن عمليات التسجيل واجتياز الامتحانات في إطار هذا النظام ستخضع للمساطر الإدارية والبيداغوجية نفسها المعتمدة في التعليم العادي، مع تكييف الجدولة الزمنية فقط لتتلاءم مع خصوصيات الزمن الميسر. كما شدّد على أن الموارد المستخلصة من هذا النظام ستُخصّص لتحسين ظروف عمل الأساتذة والإطار البيداغوجي، مؤكداً على ضرورة تجنّب أي تأويل سياسي لهذا الإجراء أو اعتباره مساساً بمبدأ مجانية التعليم، إذ تُعتبر هذه الموارد مساهمات تُصرف وفق المقرر الوزاري المشترك بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الاقتصاد والمالية.

وأبرز السيد الرئيس أن الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر لهذا النظام قد تم تحيينه وتعزيزه بعد إدراج مجموعة من القوانين والقرارات المنظمة للدراسة في إطار الزمن الميسّر، مقدّماً أمام أنظار المجلس المقترحات والتحديثات الجديدة للمصادقة عليها، والتي تهدف إلى ضمان فعالية النظام وانسجامه مع المعايير الأكاديمية والإدارية المعمول بها.

وقد شملت هذه التحيينات ما يلي:

- إدراج القرارات الوزارية المؤطرة للتكوينات الأساسية وسلك الدكتوراه والتكوينات في إطار الزمن الميسّر، وفق دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسنتي 2024 و2025؛
- اعتماد القرار المشترك بتاريخ 18 غشت 2025 بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية، المتعلق بتدبير الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية للتعليم العالي، المستخلصة من التكوين المستمر والتكوين في إطار الزمن الميسر وأعمال البحث العلمي وبرامج التعاون الوطنية والدولية؛
- إضافة صنف جديد من المستفيدين ضمن الفئات المعنية بالتكوينات في إطار الزمن الميسّر، وهم الموظفون والمأجورون وأصحاب المهن الحرة المستوفون للشروط القانونية والبيداغوجية؛
- تحويل أداء رسوم التسجيل إلى الحساب الرسمي للمؤسسات الجامعية المعنية عوض الحساب العام للجامعة، في إطار تعزيز الشفافية والنجاعة المالية؛
- **تحديد رسوم التسجيل حسب كل سلك على النحو التالي:**
  - **سلك الإجازة: 5.000 درهم في السنة، مع حد أقصى 25.000 درهم للتكوين؛**
  - **سلك الماستر: 15.000 درهم في السنة، مع حد أقصى 45.000 درهم للتكوين؛**
  - **سلك الدكتوراه: 15.000 درهم في السنة، مع حد أقصى 60.000 درهم للتكوين.**
- إعفاء موظفي الجامعة من واجبات التسجيل في إطار الزمن الميسّر، تشجيعاً على انخراطهم الأكاديمي الكامل دون أي عائق مالي؛
- تأكيد مجانية استفادة الطلبة في وضعية إعاقة من التكوينات في إطار الزمن الميسّر، التزاماً بمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، وفي احترام تام لضوابط دفاتر المساطر البيداغوجية الوطنية؛

وأكد السيد الرئيس بالنيابة أن المقترحات المعروضة على أنظار المجلس ستُعرض للمناقشة والمصادقة، على أن يدخل النظام المحدث حيّز التنفيذ فور اعتمادها من طرف مجلس الجامعة خلال هذا الاجتماع.

وأشار كذلك إلى أن تجربة الزمن الميسّر بجامعة عبد المالك السعدي ليست وليدة اليوم، إذ تمّ الشروع في تطبيقها سنة 2021 بعدد من مؤسسات الجامعة، وأن الإشكالات التي كانت تواجه هذا النظام سابقاً مرتبطة بمسطرة صرف الميزانية، قد تم تجاوزها اليوم بفضل الإطار القانوني والتنظيمي الجديد الذي يضمن وضوح التدبير وشفافية المساطر.

بعد ذلك، قدّم السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون البيداغوجية والطلابية توضيحات إضافية، أشار فيها إلى أن الجامعة توصلت بلائحة أولية لمسالك التكوين في إطار الجدولة الزمنية الميسّرة المقترحة من طرف المؤسسات الجامعية، مؤكداً أن

هذه اللائحة ذات طابع مؤقت، وسيتم تحيينها وحصرها نهائياً لاحقاً بناء على طلبات مؤسسات الجامعة والمحاضر المتوصل بها.

اختتم السيد الرئيس بالنيابة هذا المحور بالتأكيد على أن الاجتماع الأخير مع رؤساء المؤسسات الجامعية خلُص إلى ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية قائمة على اختيار التكوينات المعتمدة والمطلوبة، بما يضمن الملاءمة مع حاجيات الطلبة ومتطلبات سوق الشغل. كما دعا السيد الرئيس جميع المؤسسات الجامعية إلى مناقشة هذا الموضوع ضمن هياكلها الداخلية، وإشراك مختلف الفاعلين الأكاديميين والبيداغوجيين في بلورة تصورات ومقترحات كفيلة بتعزيز جاذبية التكوين وجودته.

وفي ختام العرض، تم التذكير بأن هذه التغييرات تندرج ضمن تحيين الإطار المرجعي للتكوينات الميسّرة المعتمد بالجامعة، في أفق توطيد هذا النظام كآلية مستدامة لتوسيع قاعدة الولوج وضمان الجودة الأكاديمية.

بعد ذلك، فُتح باب النقاش أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الجامعة، الذين أدلوا بمجموعة من الملاحظات والمقترحات والتساؤلات الوجيهة، في جوّ من التفاعل الإيجابي والنقاش البنّاء والمسؤول.

وقد تمحورت أبرز الملاحظات والتساؤلات حول ما يلي:

- تثمين مبادرة تطبيق نظام التدريس في إطار الزمن الميسّر على مستوى سلكي الإجازة والماستر، لما توفره هذه الصيغة من مرونة في التنظيم البيداغوجي، وما تسهم به في الرفع من جودة التكوين وتحسين المردودية؛

- الإشادة باعتماد الامتحانات الموحدة على مستوى المؤسسة سواء في صيغة الزمن العادي أو في إطار الزمن الميسّر.، مما يضمن المساواة بين الطلبة ويعزز الشفافية وجودة التقييم الأكاديمي؛

- التأكيد على توحيد شروط التسجيل في المسالك المفتوحة ضمن إطار الزمن الميسّر، لضمان المساواة بين جميع المترشحين وتسهيل تنظيم العملية البيداغوجية بشكل منسجم وفعّال؛

- المطالبة بتقديم توضيحات أكثر دقة بخصوص عملية التسجيل في سلك الدكتوراه، ولا سيما في إطار الجدولة الزمنية الميسّرة، مع التأكيد على أهمية هذا السلك في تطوير البحث العلمي باعتباره رافعة أساسية تستفيد منه الدول في مجالات الابتكار والتنمية المستدامة ودعامة محورية لتعزيز مكانة الجامعة ضمن منظومة التعليم العالي والبحث العلمي؛

- التأكيد على ضرورة مراعاة الفوارق في الرواتب السنوية بين مختلف الفئات عند تحديد رسوم التسجيل، وذلك من أجل تحقيق مبدأ العدالة والإنصاف وتمكين جميع الفئات من الولوج إلى التكوينات الجامعية في ظروف متكافئة؛

- التساؤل حول مسطرة صرف التعويضات الخاصة بسلك الدكتوراه، لا سيما بالنسبة للمؤطرين، مع التأكيد على أهمية وضوح الإجراءات لضمان الشفافية وتحفيز جودة التأطير الأكاديمي؛

- اقتراح إضافة الحصيص الخاص بتأطير طلبة الدكتوراه في إطار الزمن الميسّر خارج الحصيص العادي، أي ما يفوق العشرة طلبة المؤطرين ضمن التأطير العادي، مع إدراجه في **المادة الثانية عشرة** من النظام الداخلي أو اللوائح المعمول بها، لضمان تنظيم التأطير بشكل متوازن وفعّال؛

- اقتراح عدم احتساب رسوم التسجيل في إطار الزمن الميسّر بالنسبة للمترشحين من الموظفين أو المؤجورين أو أصحاب المهن الحرة، في حال كانت رواتبهم أو مداخيلهم السنوية لا تتجاوز مبلغًا محددًا يتم الاتفاق عليه (مثلاً 3,000 أو 4,000 درهم)، وذلك تحقيقًا للعدالة الاجتماعية وتمكين كافة الفئات من الولوج إلى التكوينات الجامعية؛

- اقتراح اقتطاع نسبة من جزء من المبالغ المقتطعة لفائدة المؤسسة، بهدف تغطية رسوم تسجيل موظفي جامعة عبد المالك السعدي، بما يضمن تسهيل ولوجهم إلى التكوينات الجامعية وتحقيق الانصاف المالي؛

- الدعوة إلى اقتراح تعديل جدول المقابلات للتسجيل في سلك الدكتوراه، وذلك بإضافة أسبوع على الأقل، ليتسنى للجان المعنية دراسة الملفات بشكل دقيق ودعوة الطلبة، لا سيما القادمين من مناطق بعيدة، بما يضمن إنصاف جميع المترشحين ويسهّل تنظيم العملية البيداغوجية؛

- اقتراح توزيع رسوم التسجيل وفق دخل المعني بالأمر، تحقيقًا للعدالة المالية وتمكين جميع الفئات من الولوج إلى التكوينات الجامعية؛

- المطالبة بتعيين خازن مكلف بالأداء في المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بطنجة، لضمان تنظيم مالي أفضل وتيسير صرف الموارد بشكل شفاف وفعّال؛

- الدعوة إلى إخبار المترشحين المسجلين بأن التكوينات التي لم تستوفِ العدد الأدنى من الطلبة لن تُفتَح، وذلك لضمان وضوح المعلومات وتفادي أي لبس أو التباس في مسار التسجيل؛

- بالنسبة للمسجلين في سلك الدكتوراه، اقتراح تحديد عدد الطلبة لكل أستاذ مؤطر، لضمان جودة التأطير الأكاديمي وتوزيع الحمل البيداغوجي بشكل متوازن بين الأساتذة؛

- الإشارة إلى معاناة المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بالحسيمة من نقص القاعات أو المدرجات المخصصة لمناقشة أطروحات الدكتوراه أو مشاريع سلك التخرج، مما يستدعي إيجاد حلول مناسبة لتوفير فضاءات ملائمة لضمان سير هذه العمليات الأكاديمية بسلاسة وكفاءة؛

- اقتراح تعديل **المادة 10** لإضافة صياغة توضح عدم إلزامية التدريس في إطار الزمن الميسّر للأساتذة المنتمين للفريق البيداغوجي، مع إتاحة الفرصة للأساتذة الراغبين وغير المنتمين للمساهمة في التدريس، بما يضمن المرونة وتوزيع الحمل البيداغوجي بكفاءة؛

- الإشارة إلى أن بعض أعضاء مجالس الجامعة وأعضاء آخرين لم يتوصلوا بمستحقاتهم المالية، مع التأكيد على ضرورة الإسراع بإجراءات صرف التعويضات المستحقة؛

- التأكيد على أن نظام التدريس في إطار الزمن الميسّر يحمي الجامعة من بعض الممارسات غير النزيهة، ويُسهم في تعزيز الشفافية وضمان نزاهة العملية البيداغوجية؛

- التأكيد على ضرورة تحمل المسؤولية من طرف هياكل المؤسسات، لضمان نجاح العملية البيداغوجية، تنفيذ القرارات، وتعزيز روح الانضباط؛

- الإشارة إلى أن متابعة الدراسة بالنسبة لحاملي شهادة البكالوريا تُعدّ حقا دستوريا؛

- التأكيد على أن اعتماد الزمن الميسَّر يتماشى مع أحكام المادة 31 من الدستور، التي تضمن الحق في الحصول على التعليم وفق شروط منصفة وميسَّرة للجميع؛

- التأكيد على أن اعتماد الجامعة رسماً للتسجيل مقابل الاستفادة من نظام الدراسة خارج أوقات العمل هو إجراء يهدف إلى الاستجابة لظروف الفئة المهنية وتمكينها من متابعة دراستها الجامعية؛

- العمل على التنزيل السليم لنظام التدريس في الزمن الميسَّر، مع الحرص على التتبع الدقيق لعملية التنفيذ، وخاصة ما يتعلق بحضور المسجلين والتزامهم بالحصص الدراسية؛

- التأكيد على ضرورة انخراط اللجنة البيداغوجية في عملية تتبّع تنزيل هذا المشروع، والاضطلاع بكامل مهامها وأدوارها في ضمان حسن تنفيذ مختلف مكوناته؛

- اقتراح اعتماد كوطا إضافية تُوازي الكوطا المخصصة للطلبة النظاميين، وذلك لضمان توزيع عادل لمقاعد التكوين بين مختلف الفئات المستهدفة، لاسيما الفئة المهنية المستفيدة من نظام الزمن الميسّر؛

- الإشارة الى عدم توصل الأساتذة الذين شاركوا في تأطير الدروس ضمن تجربة الزمن الميسّر خلال سنة 2021 بمستحقاتهم المالية إلى حينه، الأمر الذي يستدعي تسوية وضعيتهم في أقرب الآجال ضماناً للإنصاف وتحفيزاً على الانخراط في إنجاح هذا المشروع؛

- اقتراح إدراج إمكانية استفادة أفراد عائلة الموظفين المنخرطين في نظام الزمن الميسّر من الإعفاء من أداء الرسوم الجامعية، تكريساً لمبدأ المساواة في الولوج إلى التعليم العالي وتعزيزاً للجانب الاجتماعي للمبادرة؛

- اقتراح تخصيص منح لفائدة الطلبة المحتاجين تُموّل من موارد نظام الزمن الميسّر، في إطار تجسيد الدور الاجتماعي للجامعة وترسيخ قيم المسؤولية المجتمعية والتكافل بين مكوناتها؛

- التنويه بالمجهودات المبذولة من طرف فريق الجامعة فيما يخص تحيين الإطار المتعلق بمشروع الزمن الميسّر، وما أبداه من التزام وجدية في تنزيله؛

- التساؤل حول الإطار القانوني الذي يعتمد عليه بشأن مشروع الزمن الميسّر، خصوصًا فيما يتعلق بمطابقة هذا النظام للمقتضيات الدستورية والتشريعات الوطنية المنظمة للتعليم العالي؛

- ضرورة تحديد عدد الطلبة بشكل دقيق خصوصاً بالنسبة لسلك الدكتوراه، لضمان التخطيط الجيد؛

- ضرورة العمل على إيجاد حلول عاجلة لنقص المختبرات بكلية العلوم بتطوان، لضمان توفير فضاءات كافية للتجارب العلمية وتحسين جودة التكوين العملي للطلبة؛

- اقتراح تخويل منسقي المسالك الاستفادة من تعويضات إضافية مصادق عليها من طرف مجلس الجامعة، وخصوصاً بالنسبة للمنسقين الذين يتجاوز جدولهم الزمني الحد القانوني المعتمد؛

- الإشارة الى ان التوجه العام للسيدات والسادة أعضاء مجلس الجامعة هو الموافقة على المشروع، بالرغم من تسجيل بعض التحفظات المتعلقة بسلك الدكتوراه؛

وفي إطار تفاعله مع تساؤلات وملاحظات أعضاء المجلس، استهل السيد رئيس الجامعة مداخلته بتوجيه شكره الجزيل لجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، مثمنًا روح المسؤولية والحرص الصادق التي أبدوها تجاه المسار الأكاديمي والتنموي للجامعة، ومبرزًا في الوقت ذاته الجهود الكبيرة المبذولة لتعزيز أداء الجامعة ومكانتها الأكاديمية والمؤسساتية. كما أعرب عن اعتزازه بالرقي والاحترام الذي ساد التعاملات والنقاشات داخل المجلس، مدليًا في هذا الإطار بمجموعة توضيحات دقيقة حول المواضيع المثارة:

- الإشارة إلى أن معظم النقاشات ارتكزت على مشروع الزمن الميسّر نظرًا لحداثته وإمكاناته التنظيمية الجديدة، مع التأكيد في الوقت ذاته على أن هذا النظام ليس بالمعزل عن التجربة الجامعية، إذ سبق أن اعتمدته جامعة عبد المالك السعدي منذ سنة 2021، ما يتيح الاستفادة من التجارب السابقة لتطويره وضمان فعاليته؛
- التأكيد على اقتراح حلول لمعالجة وضعية الأساتذة الذين شاركوا في تجربة الزمن الميسّر سنة 2021 ولم يتقاضوا تعويضاتهم، نظرًا لغياب الإطار القانوني والتنظيمي لصرف المستحقات، وذلك بموافقة الخازن المكلف بالأداء والسادة رؤساء المؤسسات الجامعية المعنية، بما يضمن إنصافهم واستقرار العملية التنظيمية؛
- الحرص على ضمان استفادة المؤسسات الجامعية من الميزانية المخصصة لتجربة الزمن الميسّر لعام 2021 التي لم تصرف، لا سيما في مجال التجهيز وتطوير البنيات التحتية ذات الصلة؛
- الإشارة إلى أن فلسفة الزمن الميسّر في إطار سلك الدكتوراه تقوم على تحقيق الاستفادة المثلى من البحث العلمي، مع السعي في تحسين الوضعية المهنية للموظف، وفقًا لمبدأ "رابح–رابح؛
- التأكيد على أن تعيين المفوض المكلف بالأداء لا يندرج ضمن صلاحيات رئيس الجامعة، ويقتصر دور الأخير على تقديم الاقتراح فقط للسلط المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية، مع الالتزام بالإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها؛
- التأكيد على أن الجامعة لديها مشاريع لإنشاء مجموعة من المنشآت، ومن ضمنها إنشاء قاعة محاضرات في كل مركب جامعي مجهزة بكافة المقومات الضرورية؛

- التأكيد على أن عملية تنزيل الزمن الميسّر ستتم وفق نفس المعايير والشروط والإجراءات المعمول بها في النظام العادي، وذلك كالتزام لضمان نجاح التجربة؛
- بالنسبة لسلك الدكتوراه، سيتم تدبير تجربة الزمن الميسّر على مستوى رئاسة الجامعة، نظرًا لأن الأساتذة لا ينتمون جميعهم لنفس المؤسسة الجامعية، مما يصعب على كل مؤسسة تدبير الأمر بشكل مستقل؛
- اقتراح تفويض لجنة الشؤون البيداغوجية ولجنة البحث العلمي والتعاون الصلاحيات القانونية لاتخاذ القرار بشأن صيغ تنزيل الدراسة في الزمن الميسر، كل ف مجال اختصاصه، لتفادي عقد مجلس آخر؛
- التأكيد على ضرورة العمل المشترك بين أعضاء الفريق البيداغوجي وجميع المسؤولين لضمان نجاح تجربة الزمن الميسّر، تمهيدًا للتعميم التدريجي لها؛
- الإشارة إلى أنه تم القيام بعملية ترميم الأسقف المتضررة لمنع التسرب في كلية العلوم بتطوان، وذلك في إطار جهود الجامعة للحفاظ على البنية التحتية وضمان استمرارية العملية التعليمية في ظروف ملائمة؛
- الإشارة إلى جهود الجامعة لموازنة تلبية الحاجيات بين جميع المؤسسات الجامعية، مع التأكيد على عدم تسجيل أي تهميش لمدينة الحسيمة مقارنة بالأعمال المنجزة مؤخرًا؛
- الإشارة إلى أن تغيير الجدولة الزمنية للانتقاء بسلك الدكتوراه يؤدي إلى تأخير قد يسبب مشاكل في صرف المنح؛

رابعا. المصادقة على نتائج عمل اللجان المكلفة بدراسة وترتيب الترشيحات لشغل منصب رئيس مؤسسة جامعية؛

❖ عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان:

بعد أن فتح السيد الرئيس الظرف المغلق الخاص بعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، قرأ محضر اجتماع لجنة دراسة الترشيحات ومشاريع تطوير هذه المؤسسة، المنعقد يوم السبت 25 أكتوبر 2025 بكلية الطب والصيدلة بطنجة، والمكونة من السادة الآتية أسماؤهم:

- **السيد عبد الرحمان طنكول، أستاذ التعليم العالي، بجامعة الأورو المتوسطية بفاس، رئيساً؛**
- **السيدة سلوى عزيز الوزاني، أستاذ ة التعليم العالي، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، عضوة؛**
- **السيد مصطفى أمادي، أستاذ التعليم العالي، بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، عضواً؛**
- **السيدة فاطمة الزهراء أوعمار، مديرة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، بجهة طنجة تطوان الحسيمة ANAPEC؛ عضوة ؛**
- **السيد نافع أكورام ، EXPERT COMPTABLE DPLE Tanger ، عضواً.**

وقد تدارست اللجنة ملفات **المترشحين لتولي منصب عميد الكلية، وهم السادة:**
ذ. عادل الصالحي – ذ. عبد الصادق البوناكي - ذ. جمال الدين بنحيون - ذ. إسماعيل مداني علوي – ذ. مصطفى الغاشي
ذ. محمد الحيرش – ذ. مولاي المعطي العلوي فنان-(ذة. كنزة القاسمي - غائبة).

حيث قررت اللجنة في ختام أشغالها، وبعد مقابلة المترشحين، ترتيب المترشحين للمنصب المذكور على ضوء مشاريعهم لتطوير المؤسسة المعنية، بحسب الاستحقاق على الشكل التالي:

1- الأستاذ جمال الدين بنحيون؛
2- الأستاذ عادل الصالحي؛
3- الأستاذ مولاي المعطي العلوي فنان.

وفي ختام أشغال الاجتماع، عبّر السيد رئيس الجامعة عن عميق اعتزازه بالمستوى الرفيع للنقاشات التي طبعت هذه الجلسة، والتي عكست روح المسؤولية العالية والحرص الجماعي على مواصلة مسار الإصلاح والتطوير الجامعي. كما ثمّن السيد الرئيس المساهمات القيّمة التي قدّمها أعضاء اللجنة، وما تميزت به المداولات من موضوعية وتكامل في الرؤى، مؤكّدًا أهمية مواصلة العمل بروح الفريق الواحد خدمةً لأهداف الجامعة واستراتيجيتها التنموية.

وقد صادق المجلس بالإجماع على جميع النقاط المدرجة في جدول الأعمال بالإضافة إلى تفويض لجنة الشؤون البيداغوجية ولجنة البحث العلمي الصلاحيات لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن دراسة مقترحات المسالك المقترحة من الهياكل على مستوى المؤسسات، وسبل تنزيل الزمن الميسر كل في مجال اختصاصه؛ واختُتمت أشغال الاجتماع على **الساعة الثانية والنصف بعد الزوال**، في أجواء يسودها التفاؤل والإصرار على مواصلة الدينامية الإيجابية التي تعرفها جامعة عبد المالك السعدي، بما يعزّز مكانتها الأكاديمية ويقوّي إشعاعها على الصعيدين الوطني والدولي.

المقرر: شكري بربارة، الكاتب العام للجامعة